بيان الموقف

مشروع تعزيز المسألة في قضايا التعذيب (حقوق الإنسان والمسالة عن التعذيب في اتفاقات السلام وتبادل الأسرى في اليمن)

في اطار تعزيز التفاهم بين مختلف أصحاب المصلحة كحكومة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني وصحفيين ومنظمات دولية حول العلاقة بين المسألة عن قضايا التعذيب واتفاقيات السلام وتبادل الأسرى في اليمن ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والمناصر ورفع الوعي بتلك الانتهاكات أثناء النزاع وما بعد النزاع وأيضا مكافحة الإفلات من العقاب وتحقق العدالة للضحايا ، نظمت مؤسسة رصد لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة اطار للتنمية جلسة افتراضية ، بتاريخ / /٢٠٢٣م حضرها عدد ٣٠ مشارك/ة من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين، تم فيها استعراض اربع أوراق عمل ومناقشات يسر لها الأستاذ/ مروان على وحضره سكرتير أول السفارة الهولندية في اليمن وكانت مخرجات الورشة.

التوصيات:

١. لابد من مشاركة الضحايا في كل عمليا ت التفاوض ومسارات السلام، ويجب فتح منتديات للحوار والاعتراف بالانتهاكات التي مورست على الضحايا خصوصا جرائم التعذيب.
٢. فتح نقاشات، في إطار العدالة وبناء السلام وفض النزاع، تشمل الضحايا والمجتمع المدني والنساء والشباب لمناصرة إشراك كل فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وعلى رأسها النساء.
٣. يجب أن يراعي إي اتفاق إقليمي او دولي بشأن اليمن أولوية لضمان المسألة عن أفعال التعذيب وتحقيق الإنصاف للضحايا التعذيب وإطلاق المعتقلين والمخفيين قسرا خصوصا النساء وإيجاد ألية وطنية للتعويضات الطارئة وجبر الضرر.
٤. شمول أي تسوية على مبادئ واضحة تضمن تحقيق الانصاف للضحايا وجبر ضررهم.
٥. إجراء اصلاحات عميقة في بنية الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في الاطر التشريعية والتنفيذية وبالأخص أجهزة إقامة العدل وانفاذ القانون الوطنية.
٦. تسهيل وصول المرأة إلى الموارد والخدمات الضرورية وأزالت إي معوقات تقف دون حصولهن على الموارد الاقتصادية والخدمات وضمان العيش الكريم.
٧. منع استخدام العقاب الجماعي الحصار وقطع الطرقات وسيلة من وسائل الحرب وإعاقة وصول النساء إلى الخدمات الصحية والمياه النظيفة.

٨. إطلاق برامج تدخلات للحد من الزواج القسري زواج الصغيرات ومشاريع لمنع التسرب من التعليم للفتيات وأعادتهن الى سلك التعليم عن طريق إيجاد مشاريع ومساعدات مشروطة للعودة الى المدرسة.
٩. انشاء تحالف مدني لمناهضة التعذيب يعمل على رصد وتوثيق وإدانة جرائم التعذيب ومناصرة الضحايا وتحقيق العدالة واي أيا كان وفق مبادئ باريس للمؤسسات الحقوقية.
١٠. إيجاد دور رعاية للنساء الناجيات من العنف التي تقدم بها الدعم النفسي والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي.
١١. زيادة تمثيل ومشاركة النساء في لجان مفاوضات السلام ولجنة مفوضات تبادل الأسرى ولجان التفتيش على السجون والمعتقلات ولجنة السلام في الحديدة ولجان فك الحصار عن تعز.
١٢. اتخاذ تدابير لضمان استجابة أجندات السلام للنوع الاجتماعي في مفاوضات السلام وإشراك النساء في وفود المتفاوضين، وضمان مشاركة الضحايا والناجيات من العنف والمجتمع المدني وروابط الضحايا لأدراج مطالبهم كأولوية في أي تسوية سياسية.
١٣. تأهيل البنى التحتية والقوى البشرية للسلطة القضائية والعاملين في السلك القضائي، بما يمكنها ويعزز من قدرتها على تحقيق المساءلة وتطبيق العدالة وترسيخ سيادة القانون.
١٤. إلزام أطراف الصراع على إشراك المجتمع المدني والنساء وروابط الضحايا ضمن وفود المتفاوضين.
١٥. إدراج النوع الاجتماعي ضمن إصلاح القطاع الأمني الذي يجب مراعاتها في اتفاق السلام والعدالة الانتقالية.
١٦. عمل دراسات وأبحاث لمساعدة صناع القرار في كيفية الاستفادة من التقاربات الإقليمية وآثارها على الحرب في اليمن والوصول للسلام.
١٧. تفعيل العمل بالنصوص القانونية لحماية حقوق المرأة في اليمن سواء تلك التي نصت عليها القوانين الوطنية او تلك الاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا.
١٨. دعم مبادرات المصالحة الوطنية وتعزيز مساراتها كأليات محلية تعمل على بناء السلام وتعزز نهج الحوار بين المكونات والاطر المحلية لحل الخلافات وتقريب وجهات النظر والوصول إلى تقاربات تحقق مصالح المجتمع وتصنع السلام المحلي على طريق الوصول إلى سلام شامل.
١٩. الوقوف على مخرجات وتوصيات تقرير لجنة المصالحة المحلية بتعز كتجربة يمكن البناء عليها كونها تتضمن معالجات حقيقية وجادة، تنطلق من أرضية مفاهيم وثقافة المصالحة والعدالة الانتقالية الى حد ما، ومن خصوصية وضعنا في تعز ويمكن الاستفادة منها في مناطق أخرى في اليمن بعد التقييم لهذه التجربة بموضوعية.